إستراتيجية السودان أولاً

المرحلة الأولى - الجزء الأول

التنظيم المجتمعي

البنود 1.1 & 1.2& 1.3

مركز السودان أولاً

للدراسات والتخطيط الاستراتيجي

Sudan First Center for Strategic Studies and Planning

الجزء الأول - التنظيم المجتمعي

الأسرة المتحدة والتمثيل الأفقي

للإطلاع على الوثيقة الكاملة والمشاركة في المبادرة

www.sudantobefirst.com

نسخة يونيو 2026

خارطة طريق السودان أولاً

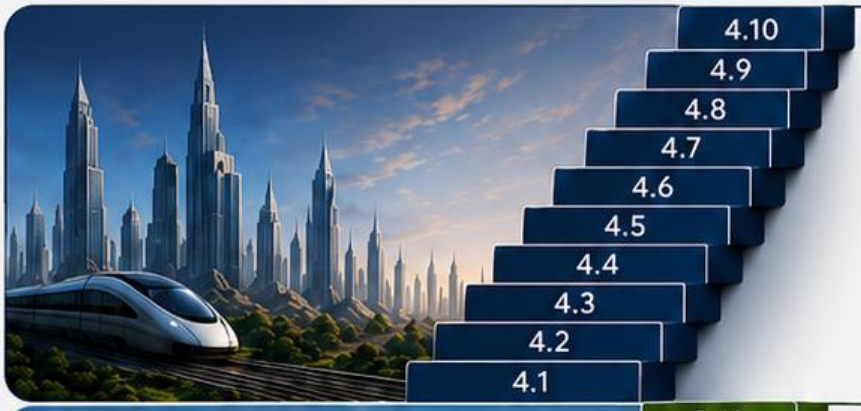

المرحلة الرابعة
الريادة العالمية

المدة:
10 سنوات وما بعدها

الإدارة:
حكومات منتخبة متعاقبة

المرحلة الثالثة
صناعة السودان العظيم

المدة:
من 6 إلى 8 سنوات

الإدارة:
حكومات صناعة السودان العظيم (GSMG)

المرحلة الثانية
التعافي وإعادة البناء

المدة:
من عامين إلى ثلاثة أعوام

الإدارة:
حكومة الأزمة

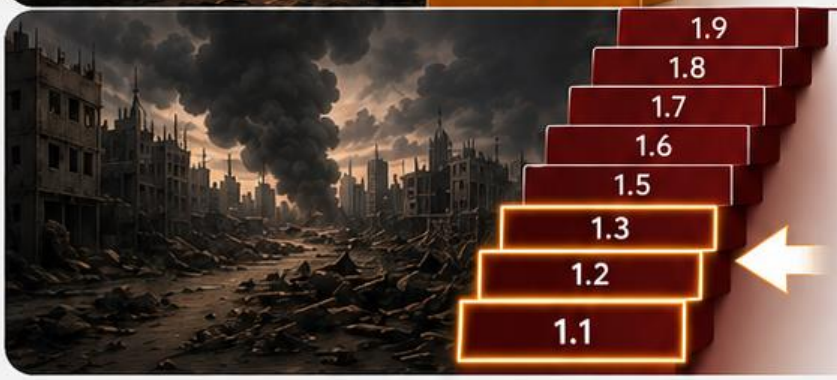

المرحلة الأولى
إدارة الأزمة والحرب

المدة:
غير محددة

الإدارة:
حكومة الأزمة

هل تتمنى أن ترى هذه الخارطة واقعاً بُينى عليه السودان، ودستوراً نلتزم به الحكومات قبل المواطنين؟

إذا اقتنعت بها بعد قراءتها...

وقّع فقط على ميثاق العهد والوعد للسودان،
ثم أدء من حولك للتوقيع، حتى نصل إلى الملايين الأول.
عندما نمتلك الكتلة الوطنية القادرة على المطالبة باعتماد هذه الخارطة،
مرجعاً رسمياً لبناء الدولة السودانية وإنهاء الحرب وصناعة المستقبل.

للتوقيع امسح على الرمز

www.sudantobefirst.com

1.1 مفهوم الأسرة وتكوين الركيزة

1.1.1 مفهوم الأسرة

الأسرة هي أصغر وحدة في البنية الأساسية لمبادرة "السودان أولاً". وهي تتكون من الأب، والأم، والأبناء، ومَن يعولونهم ويسكنون معهم داخل البيت الواحد.
وتمثل الأسرة الخلية الأولى التي ينبثق منها التنظيم المجتمعي

1.1.2 الركيزة

الركيزة هي كتلة سكانية تضم 100 مواطن، تتشكل من اتحاد عدد من الأُسَر المقيمة في حي واحد. يبادر أحد الجيران بتسمية الركيزة وفتح باب الانضمام لها حتى يكتمل العدد ويُغلق التسجيل.

تُعد الركيزة الأساس لوصول الخدمات والحقوق لكل فرد، كما تمثل القناة الرسمية للمشاركة في بناء الوطن.

يحق لكل مواطن التواجد في ركيزة واحدة فقط، ولا يجوز له الانضمام إلى أخرى. ومن كان يقيم في إحدى المدن وله أهل في الأرياف، فله اختيار الانتماء إلى ركيزة مع أهله في الريف بدلاً من جيرانه في المدينة، حيث تُمنح له فرصة امتلاك مشروع إنتاجي تشجيعًا لتنمية الريف.

أما السودانيون المغتربون واللاجئون والنازحون، فيمكنهم التنسيق مع أسرهم أو جيرانهم والانضمام إلى ركيزة عبر مجموعات الواتساب دون الحاجة إلى العودة الفعلية.

يُسجَّل جميع أفراد الركيزة الـ(100) في نسخة ورقية، وتُنشأ مجموعة واتساب رسمية للركيزة تضم من لديهم حساب في الواتساب وتجاوزوا سن الـ16 عامًا، لتمكين الشباب من المشاركة في القضايا العامة وإعدادهم لتحمل مسؤوليات المجتمع والوطن.

1.1.3 إدارة الركيزة (مجلس رعاة الركيزة)

تُقاد الركيزة بأشخاص تتوفر فيهم صفات أساسية هي: الأمانة، والعطاء، والغيرة على المجتمع، ونقاء السجل العدلي. ويشكل هؤلاء الأعضاء مجلس رعاة الركيزة، الذي يُعد الجهة المؤتمنة على مصالح جميع الأعضاء.

مهام المجلس:

1. إجراء حصر شامل لجميع أفراد الركيزة
(بيانات شخصية، واجتماعية، وصحية، وتعليمية، ومهنية).
2. حصر وتسجيل الأضرار التي تعرض لها أبناء الركيزة من الحرب وتوثيقها في ملفات تمهيدًا لرفعها للمستويات الأعلى.
3. تعزيز التكافل والتعاون بين الأُسَر داخل الركيزة.
4. إطلاع الأعضاء على المستجدات الرسمية عبر مجموعة الواتساب.
5. إنشاء صندوق خيري لدعم المحتاجين مع إمكانية استثماره لصالح الركيزة.
6. تصعيد مفوض الركيزة لتمثيلها في مستوى الألفية.

1.1.4 مفوض الركيزة

يُختار مفوض الركيزة من بين أعضاء مجلس رعاة الركيزة بناءً على من تتوفر فيه صفات تفضيلية أكثر من الآخرين، مثل: الشجاعة، والخطابة، والعلاقات الاجتماعية الواسعة، والحكمة، والتأهيل الأكاديمي.

يتحمل المفوض المسؤولية الكاملة عن صحة بيانات المائة فرد، ويضمن الحصول على تأكيدات من كل فرد بعدم انتمائه إلى ركيزة أخرى.
ويُعد حلقة الوصل الرسمية بين الركيزة ومستوى الألفية.

1.1.5 الخـــلاصـــة

يُعد تنفيذ هذا البند واجبًا مباشرًا على كل مواطن سوداني، حيث تختلف مسؤوليته عن بقية بنود "السودان أولاً". ففي هذا البند تكون المسؤولية أصيلة وشخصية، إذ يُطلب من كل فرد الانخراط في أسرته وركيـزته لضـمان حقـوقـه والمشـاركـة في بنـاء الوطـن.

تمثل الركيزة الوسيلة العملية للتواصل مع الدولة عبر تمثيلها في الألفية والمستـويات الأعلى، وفيها ضمان الحصول على كامل حقوق المواطنة عبـر قنـاة رسمية موحدة. وهي أيضًا القناة التي تُوجَّه من خلالها المساهمات الوطنية وتُوثَّق بها الإسهامات الفردية.

(عند اعتمادها رسميًا كهيكل إداري في الدولة يصبح عدم الانخراط في الركيزة يعني عدم تمثيل المواطن في منظومة الحقوق والواجبات الرسمية).

1.1.6 الفوائد والميزات

1. إعادة بناء النسيج الاجتماعي عبر تقوية الروابط بين الجيران بعد الحرب والنزوح.
2. حماية الحقوق وحفظ البيانات لضمان وصول المساعدات والتعويضات لمستحقيها.
3. تعزيز المشاركة الشعبية بتمكين المواطن من دور مباشر في العمل الوطني.
4. تحقيق التكافل والدعم المباشر عبر الصناديق الخيرية والمشاريع الصغيرة.
5. ضمان التنسيق الفعال والسريع باستخدام مجموعات الواتساب.
6. إعداد القيادات المستقبلية عبر اكتشاف الكفاءات وتصعيدها للمستويات الأعلى.
7. الحد من الأضرار في الأزمات عبر الرصد السريع وإيصال المساعدات بفعالية.

البند 1.2: الألفيـــــــة

1.2.1 التـــــعريـــف

الألفية هي اتحاد عشر ركائز متجاورة في حي واحد أو نطاق جغرافي مترابط، مما يجعلها تمثل ما يقارب 1000 مواطن. وتمثل الألفية المستوى الوسيط في الهرم التنظيمي، حيث تربط بين مستوى الركيزة ومستوى العشرية. وتقودها "حكومة الألفية" أو "مجلس إدارة الألفية".

1.2.2 تشكيل مجلس إدارة الألفية

1. يتشكل مجلس إدارة الألفية من اتحاد مفوضي الركائز العشر المكوِّنة لها.
2. تختار كل ركيزة من الركائز العشر مفوضًا واحدًا لها، مع تسمية آخر كنائب له.

1.2.3 مهام مجلس إدارة الألفية

1. استكمال مهام الركائز:

الحفاظ على قاعدة بيانات شاملة لجميع الأفراد (بيانات شخصية، واجتماعية، وصحية، وتعليمية، واقتصادية)، ومتابعة احتياجاتهم ورفعها للمستويات الأعلى.

2. التنسيق والربط:

التنسيق بين مجالس الركائز (المستوى الأدنى) ومجلس العشرية (المستوى الأعلى) في قضايا التنمية والتخطيط.

3. الخدمات الاقتصادية:

إنشاء جمعية تعاونية لتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية بأسعار معقولة للأسر.

4. المشاريع الإنتاجية:

تبني وتنفيذ مشاريع إنتاجية متوسطة الحجم تخدم أفراد الألفية وتوفر فرص عمل محلية.

5. إدارة الأزمات:

جمع ملفات الأضرار الناتجة عن الحرب والمرفوعة من الركائز، وتدقيقها، ثم رفعها إلى مجلس نخب العشرية ومتابعة التعويضات مع المستويات الأعلى.

6. التمثيل الرسمي:

تعيين عمدة للألفية ونائب له لتمثيل الألفية رسميًا في مجلس نخب العشرية بتفويض.

7. التنسيق الأمني والرصد المبكر:

إنشاء نظام للرصد الأمني المجتمعي عبر مجموعة الواتساب الرسمية، يتولى تلقي البلاغات عن أي نشاط إجرامي مشبوه أو وجود عناصر غريبة، ونقلها فورًا إلى قوات حفظ السلام المحلية التابعة للعشرية والأجهزة الأمنية النظامية.

كما تُنشأ قاعدة بيانات أمنية سرية داخل كل ألفية لرصد وتتبع الأفراد المتفلتين وأصحاب السوابق من أبناء الركائز، بهدف الوقاية ومتابعة إعادة تأهيلهم.

1.2.4 اختيار عمدة الألفية ونائبه

الشروط الأساسية للترشح

يشترط في المرشحين لشغل منصبي عمدة الألفية ونائب العمدة توفر الشروط التالية:

- الأمـــــانـــــة
- العـــــطاء
- خلو السجل العدلي
- الحصول على مؤهل جامعي على الأقل
- ألا يكون قد شغل أي منصب سياسي في حكومات سابقة

آلية الاختيار والمفاضلة

1. يقوم مجلس إدارة الألفية (المكوَّن من مفوضي الركائز العشر) باختيار عمدة الألفية ونائب العمدة من بين أعضائه.
2. تتم المفاضلة بين المرشحين الذين يستوفون الشروط الأساسية بناءً على الصفات التفضيلية، وتشمل:

- المؤهل الأكاديمي
(مع تفضيل الشهادات العليا كالماجستير والدكتوراه)
- الخبرات العملية
- الحكمة
- البلاغة والخطابة
- العلاقات الاجتماعية الواسعة
- الشجاعة وقوة الشخصية

الإجراءات النظامية

- الحصول على تفويض مكتوب وموقَّع من جميع مفوضي الركائز داخل الألفية.
- اجتياز دورة تدريبية تأهيلية قصيرة تشمل أربعة محاور:
تاريخ السودان، جغرافيا السودان وحدوده،
الموارد والثروات الوطنية، وبنود خارطة السودان أولاً كاملة.
- يخضع العمدة ونائبه لدورة تدريبية مكملة في "الأمن المجتمعي والرصد المبكر".

1.2.5 الضوابط والآليات الإجرائية

1. استمرارية العمل:

في حال شغور منصب العمدة (بسبب التصعيد للمستوى الأعلى،
أو الاستقالة، أو العجز، أو الوفاة)، ينتقل المنصب تلقائيًا إلى نائب العمدة
لضمان استمرارية قيادة الألفية دون انقطاع.

2. آلية اتخاذ القرار:

تُتخذ القرارات داخل مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين،
على ألا يقل عددهم عن سبعة.

1.2.6 المسؤولية الأمنية المجتمعية

1. الرقابة المجتمعية:

يتحمل جميع أفراد الألفية، بدءًا من مفوضي الركائز وحتى كل مواطن، مسؤولية الرقابة المجتمعية والإبلاغ عن كل ما يهدد أمن وسلامة مجتمعهم.

2. السرية والمسؤولية:

يتم التعامل مع جميع المعلومات والبيانات الأمنية بسرية تامة، ويُحظر استغلالها للتشهير أو الإساءة.

3. التكامل مع المستوى الأعلى:

يعمل نظام الرصد الأمني على مستوى الألفية كشبكة إنذار مبكر لتغذية نظام قوات حفظ السلام المحلية على مستوى العشرية.

1.2.7 الفوائد الإضافية لمستوى الألفية

- اقتصاديًا:

تنشيط الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل، وتراكم رأس المال المجتمعي عبر الصناديق الاستثمارية.

- خدميًا:

ضمان عدالة توزيع الخدمات والمساعدات، وتحسين جودة الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم.

- أمنيًا:

تعزيز الأمن الوقائي عبر الرصد المجتمعي المبكر، مما يخلق بيئة آمنة ومستقرة.

- سياسيًا:

بناء شرعية شعبية من القاعدة، وإعداد كوادر قيادية بشكل متدرج.

البند 1.3: العشـــريـــــة

1.3.1 التـــــعريـــف

العشرية هي اتحاد عشر ألفيات متجاورة جغرافيًا، لتشكل كتلة سكانية تضم ما يقارب 10,000 مواطن. وتمثل العشرية مستوى تنظيميًا وسيطًا بين الألفيات من جهة، ومستويات الحكم الأعلى (المحلية، الولاية، الدولة) من جهة أخرى.

ملحـــوظـــة هـــامـــة:

تُمنح العشرية صلاحية التواصل المباشر مع المنظمات الخيرية والطوعية، ويُعد مجلس نخب العشرية الممثل الرسمي الوحيد لمواطنيها.

1.3.2 تشكيل مجلس نخب العشرية

يتشكل مجلس نخب العشرية من اتحاد عُمَد الألفيات العشر المكوِّنة لها.
وتُصعَّد كل ألفية عمدة ونائب عمدة للمجلس. ولضمان استمرارية العمل، يحضر نائب العمدة اجتماعات المجلس وينوب عن العمدة في حال غيابه.

1.3.3 اختيار ممثلي العشرية في المستويات الأعلى

يقوم مجلس نخب العشرية بترشيح ثلاثة أسماء من أبناء العشرية تتوفر فيهم الشروط الأساسية (المشار إليها في البند 1.2.4)،
إضافة إلى أكبر عدد من الصفات التفضيلية (الحكمة، الكفاءة، القيادة).
يُعتمد أحدهم لمجلس أمناء المحلية، وآخر لمجلس تشريعي الولاية، وثالث لمجلس أمناء الدولة.

1.3.4 قوات حفظ السلام المحلية

1. التـــــعريـــف:

قوات حفظ السلام المحلية هي قوة أمنية مجتمعية تنشأ في أوقات الطوارئ والحرب لسد الفجوة الأمنية.

يبلغ حجمها القاعدي نحو 200 فرد، وهو عدد قابل للزيادة أو التخفيض بناءً على تقييم الوضع الأمني في نطاق العشرية.

يُجيز مجلس نخب العشرية القوائم النهائية للقوات. وتعمل هذه القوات كمتطوعين تحت القيادة المباشرة للمجلس، الذي يُسمي قائدًا ميدانيًا لها من بين أعضائه.

2. التـــــرشيـــــح:

يتم ترشيح الأفراد من قبل مفوضي الركائز، الذين يتحملون المسؤولية الكاملة عن استيفاء المرشحين للشروط.

3. شروط الترشح الأساسية:

ألا يقل العمر عن 18 عامًا، واللياقة البدنية، والسلامة الصحية، والسلامة السلوكية والنفسية، والثبات الانفعالي، وخلو السجل العدلي.

4. المفاضلة والاختيار:

يقوم عمدة الألفية بالمفاضلة بين المرشحين في نطاق ألفيته، مع إعطاء أولوية لمن لديهم خبرة سابقة في حمل السلاح، واستبعاد كل من له ميول أو انتماءات سياسية معروفة.

5. الإجازة والقيادة:

وتتمثل مهمتها الأساسية في تثبيت الأمن والدفاع عن السكان في حال التعرض لأي هجوم.

6. مهمة نزع السلاح:

بعد اعتماد القائمة النهائية، يُكلَّف مجلس نخب العشرية هذه القوات بنزع السلاح من كل المسلحين غير المستوفين لشروط أهلية حمل السلاح من أبناء العشرية، وذلك بناءً على استدلال مفوضي الركائز.

7. التنسيق:

تعمل القوات بالتنسيق مع الشرطة القومية إن وُجدت، وتحت إدارة ميدانية من عُمَد الألفيات ومجلس نخب العشرية.

1.3.5 مؤتمر كفاءات العشرية

يشرف مجلس نخب العشرية على مؤتمر كفاءات العشرية، الذي يجمع كفاءات أبناء العشرية بالاستعانة بكفاءات من خارجها. ويهدف المؤتمر إلى:

- حصر المهنيين وتصنيفهم
- الاستعانة بهم في تخطيط المشاريع الخدمية والإنتاجية والمهنية
- وضع خطة متكاملة لتنمية العشرية
- إعطاء أولوية التشغيل لأبناء العشرية
- تصميم مشاريع إنتاج تتواءم مع بيئة كل عشرية

1.3.6 مهام مجلس نخب العشرية

1. الإشراف على تقديم الخدمات الأساسية (مياه، كهرباء، صحة، تعليم).
2. تنظيم حملات النظافة والإصحاح البيئي وصيانة المرافق عبر برامج أسبوعية.
3. إعداد وتنفيذ خطط أمنية مجتمعية للوقاية من الجريمة والنزاعات.
4. تنظيم أنشطة ثقافية ورياضية لتعزيز الروابط الاجتماعية.
5. رعاية المبادرات الشبابية والنسوية.
6. إدارة مراكز الإيواء والعيادات الميدانية في حالات الطوارئ والأوبئة.
7. التنسيق مع الجهات الخيرية لتوفير العلاج للحالات المكلفة.
8. رفع بيانات اللاجئين الموقوفين في سجون أجنبية من أبناء العشرية إلى المنظمات الحقوقية المختصة.
9. الإشراف على مؤتمر كفاءات العشرية.
10. الإشراف على نظام الرصد الأمني المجتمعي، وتلقي التقارير الدورية من عُمَد الألفيات، وتوجيه قوات حفظ السلام المحلية بناءً على تلك المعطيات.

1.3.7 التنمية البشرية

ينفذ مجلس نخب العشرية برامج محو الأمية وتعليم الكبار بشكل دوري، ويصمم برامج تدريب مهني في مجالات مثل الزراعة والصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.

كما يقيم دورات لتطوير المهارات التقنية والإدارية لرفع كفاءة أبناء العشرية، مع ربط التدريب بمشروعات إنتاجية وخدمية قائمة لضمان تشغيل المتدربين مباشرة.

وتُعد برامج خاصة لتمكين الشباب والنساء في ريادة الأعمال والعمل التعاوني.

1.3.8 صندوق مدخرات العشرية

1. التأسيس والهدف:

يُنشأ في كل عشرية صندوق مدخرات العشرية لتمكين الأسر من المشاركة في تملك وتنمية الأصول الإنتاجية والخدمية، وتحويل المدخرات الفردية إلى استثمارات جماعية.

2. ملكية الصندوق وآلية المساهمة:

يقتصر تملك أسهم الصندوق على أسر العشرية المقيمة فيها. ولا يجوز لأي أسرة امتلاك أكثر من 10٪ من إجمالي الأسهم، لضمان الطابع المجتمعي ومنع تمركز الثروة.

3. الإدارة والرقابة:

تُدير الصندوق إدارة مالية مستقلة من أبناء العشرية، تحت إشراف الجهات المختصة في الحكومة الاتحادية، وبمراجعة ديوان المراجعة القومي لضمان الشفافية.

4. ضمانات الدولة:

تقدم الدولة حماية قانونية كاملة لجميع المساهمات، وتضمن تعويض الخسائر الناتجة عن الظروف القاهرة العامة (كالحروب والكوارث).

5. أولويات الاستثمار:

يُوجَّه رأس مال الصندوق لتمويل المشاريع الإنتاجية والخدمية التي يقرها مؤتمر كفاءات العشرية، مع إعطاء أولوية لصندوق مدخرات العشرية.

6. توزيع العوائد:

تُوزع 85٪ من فوائد الصندوق على حملة الأسهم،

وتُخصص 15٪ لتمويل أنشطة مجلس نخب العشرية.

1.3.9 نماذج للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية

1. مشروعات زراعية (زراعة جماعية، حدائق مجتمعية).
2. مشروعات حيوانية (مزارع دواجن، إنتاج ألبان).
3. مشروعات خدمية (مراكز صحية، أسواق مجتمعية، ورش صيانة).
4. مشروعات صناعات صغيرة ومتوسطة.

1.3.10 آليات التنفيذ

1. مجموعة واتساب مركزية لتنسيق النشاطات ونشر التوصيات.
2. الاجتماعات الدورية لمجلس نخب العشرية ولجانه الفرعية.
3. اللجان التنفيذية (الأمن – الخدمات – التنمية – الشباب والمرأة – الدعم الطوعي).
4. الحساب البنكي الرسمي بإشراف أمين مالي، وتمويله عبر مساهمات السكان والتبرعات ورسوم الخدمات ومخصصات الطوارئ ومساهمات المغتربين ودعم الدولة والمنظمات، إضافة إلى 15٪ من فوائد صندوق المدخرات.
5. السجلات والبيانات: حصر وتحديث بيانات المواطنين.
6. المبادرات الشهرية: التشجير، صيانة المدارس والمراكز الصحية، وإنارة الطرق.
7. التنسيق مع المنظمات بخطابات رسمية مختومة.
8. التقارير الدورية للمستويات الأعلى مع نشر ملخصات للجمهور.
9. آلية الطعون والشكاوى عبر لجنة مستقلة للتحقيق في أي تجاوزات.

1.3.11 الفوائد والميزات الإضافية

1. تعزيز الإدارة اللامركزية وربط المواطنين بالدولة.
2. توزيع أكثر عدالة للخدمات والموارد.
3. تكامل أمني مجتمعي اعتمادًا على قوات حفظ السلام المحلية.
4. تمويل تنموي مستدام عبر صندوق مدخرات العشرية.
5. تمكين اقتصادي للمواطن بتحويله من متلقٍ للخدمات إلى شريك في رأس المال الوطني.
6. إتاحة منصة لبروز قيادات محلية جديدة.
7. تحقيق مرونة عالية في الاستجابة للطوارئ والكوارث.
8. ضمان مشاركة شعبية أوسع في صنع القرار.